

---

## تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2031 للجمهورية الدومينيكية

---

الوثيقة: EB 2025/OR/22/Add.1

التاريخ: 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

**الإجراء:** المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2031 للجمهورية الدومينيكية.

---

الأسئلة التقنية:

**Kouessi Maximin Kodjo**

مدير  
مكتب التقييم المستقل في الصندوق  
البريد الإلكتروني: k.kodjo@ifad.org

**Indran A.Naidoo**

مدير  
مكتب التقييم المستقل في الصندوق  
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

## تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2031-2026 للجمهورية الدومينيكية

### أولاً- تعليقات عامة

- 1 أجز مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييمه الأول للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية في فبراير/شباط 2025 وقدم التقرير إلى الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة لجنة التقييم، وغطي تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للفترة 2011-2024، التي تضمنت برنامجين لفرص الاستراتيجية القطرية للفترتين 2010-2017 و2018-2025، وخمسة قروض بقيمة إجمالية بلغت 153.6 مليون دولار أمريكي، منها 62.8 مليون دولار أمريكي ممولة من الصندوق. واستعرض تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري أيضاً ثمانى من متعدة البلدان وأنشطة غير إقراضية، بما في ذلك إدارة المعرفة والشراكات والمشاركة في السياسات.
- 2 وخلص التقييم إلى أن الأداء العام كان غير مرضٍ إلى حد ما. وكانت الاستراتيجية والبرنامج متواضعين جيداً مع أولويات البلد من حيث الحد من الفقر والتنمية الريفية، ولكن لم تجر تعطية سوى جوانب قليلة من الواقع الريفي الجديد في الجمهورية الدومينيكية. وافتقر البرنامج إلى الاهتمام المنظم والمنهجي بمسائل محددة مثل: (1) رؤية محدثة للتنمية الإقليمية والتفاعل الحضري الريفي؛ (2) الزراعة الأسرية المتعددة الوظائف من أجل تسليم المسؤولية بين الأجيال؛ (3) إمكانات النظم الإيكولوجية الزراعية وهشاشتها؛ (4) ظاهرة الهجرة الوافدة والهجرة إلى الخارج. وسلط التقييم الضوء على التغيرات في الأنشطة غير الإقراضية ومدى كفاية الدعم المقدم إلى مجموعات ومنظomas المزارعين. وكانت هناك أيضاً نقاط ضعف في إدارة المعرفة للمشاركة في السياسات وصنع القرار. وعلاوة على ذلك، لم يجر دعم الالتزام القوي لمنظمات المنتجين من خلال تدخلات مصممة خصيصاً، وكانت هناك مشاكل مستمرة تتعلق بنوع المنظمات والاستثمارات المدعومة، مما أثر على استدامة الفوائد.
- 3 وقدم تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري ست توصيات لتوجيه برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد. والتوصية الأولى (المقبولة جزئياً) تتمثل في التشجيع على إحداث تحول في النموذج في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية والعمليات من خلال نموذج يعزز القرارات والمعرفة والثقافة المحلية واستراتيجيات العمل مع المنظمات والشركات المستفيدة. ويتوجب النظر في التفاعلات الحضرية الريفية المتباينة، وإمكانات التنوع البيولوجي الزراعي المحلي، ومواطن الضعف في وجه الظواهر المناخية. أما التوصية الثانية (المقبولة جزئياً) فتتمثل في زيادة التركيز على الاستمرارية والاستدامة، والتحول من التدخلات "المفكرة" نحو عمليات التنمية والإدارة الإقليمية باستثمارات ودعم مصممين خصيصاً. وتتمثل التوصية الثالثة (المقبولة جزئياً) في تعزيز التدخلات التي تهدف إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع الظواهر المناخية. أما التوصية الرابعة (المقبولة جزئياً) فتتمثل في دعم المؤسسات والسياسات العامة، والشراكات المؤسسية، والابتكارات. وتتمثل التوصية الخامسة (المقبولة بالكامل) في تعزيز إدارة المشروعات بالمهارات التقنية المناسبة. وطلبت التوصية السادسة (المقبولة جزئياً) أن تجري الحكومة والصندوق استعراضاً مسحراً للاستثمارات التي دعمتها المشروعات السابقة لتحديد التدابير المتباينة لدعم الاستدامة.
- 4 وتتمثل الغاية الشاملة من برنامج الفرص الاستراتيجية الجديدة في المساهمة في التحول الريفي الشامل من خلال تعزيز المؤسسات، ودعم الممارسات الشاملة والقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في سلاسل القيمة ذات الأولوية، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل الشامل. ويشمل ثلاثة أهداف استراتيجية: (1) تحفيز نمو الدخل وريادة الأعمال بين السكان الريفيين، مع التركيز على النساء والشباب؛ (2) تحسين قرية السكان الريفيين والمناظر الطبيعية على الصمود في وجه تغير المناخ؛ (3) تحسين فعالية سياسات التنمية الزراعية والريفية.

وأشار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد إلى نتائج تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري المتعلقة بالشراكات في إدارة المعرفة، والمشاركة في السياسات، والنمذاج التشغيلية. وفي الفقرة 29 من القسم ثانيا-باء، حدد ما يلي: (1) الاستفادة من القدرات والمعرفة والثقافة والاستراتيجيات المحلية بما يشمل المجموعات والمشاركة التنظيمية؛ (2) التحول من التدخلات المعزولة إلى التنمية والإدارة على المستوى الإقليمي؛ (3) تعزيز تبادل المعرفة والشراكات بين المؤسسات؛ (4) تعزيز إدارة المشروعات؛ (5) دمج تدخلات الائتمان والمنحة والمساعدة التقنية. ويتناول الذيلان الثالث والرابع بالتفصيل العديد من المسائل التي أثيرت في تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري فيما يتعلق بالسياق الريفي للجمهورية الدومينيكية وتحدياته. ومع ذلك، تتطلب العديد من المسائل توجيهها استراتيجية وتشغيلياً لتعزيز الاتساق الداخلي لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وزيادة أثر العمليات المستقبلية إلى أقصى حد.

## ثانياً- تعليقات محددة

6- استراتيجيات الاستهداف. أوضح تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري ضرورة مواصلة تحسين استراتيجيات الاستهداف في الصندوق. ولإعطاء الأولوية للمناطق الإن backstage، يوصي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد باستخدام معايير من برنامج Supérate ومؤشر الفقر لنظام المستفيدين الواحد (SIUBEN) لتحديد المجموعات المستهدفة والدراسات الإقليمية (مثل: الهندسة الزراعية، والمناخ، والربيعية). وتتوفر معلومات مفيدة في النيوں الثاني والثالث والرابع. ومع ذلك، فإن قسم الاستهداف (ثلا-جييم) عام، ويركز على المجموعات الفقيرة القادرة على مواجهة تحديات معقدة (مثل: تحسين الإنتاج، واعتماد نظم رعي فعالة، والوصول إلى الأسواق). وفي حالة اختيار هذا النهج، يجب اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف مخاطر استبعاد الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يقدم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تفاصيل عن كيفية تعزيز نهج الاستهداف للنساء والشباب والمهاجرين بناءً على الدروس المستفادة من المشروعات السابقة.

7- الوصول إلى الأسواق. خلص تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري إلى وجود نقاط ضعف مستمرة في تطوير سلسلة القيمة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص والوصول إلى الأسواق، مما أسف عن استثمارات غير مستدامة. ومن خلال هدفه الاستراتيجي 1: تحفيز نمو الدخل وريادة الأعمال بين السكان الريفيين مع التركيز على النساء والشباب، يقترح برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد تدخلات تركز على الوصول إلى مجموعة من المنتجات والتكنولوجيات المالية، وعمليات إصدار الشهادات، والأدوات الرقمية، والتجارة الإلكترونية. ويتمثل الهدف في زيادة إدماج المجموعات الريفية الفقيرة والضعيفة في الأسواق الرسمية، وإيجاد فرص عمل لائقة. وللتغلب على المشاكل التي واجهها في الماضي، سيكون من الضروري توضيح: (1) معايير وطرائق اختيار رابطات المنتجين؛ (2) نوع الدعم الذي سيساعد في تلبية طلب السوق بما يتماشى مع الاستراتيجيات المحلية وقدرات المنتجين؛ (3) كيف سيساهم الدعم في الديناميات الإقليمية لتجنب تجزئة التدخلات. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتضمن الشراكات المستقبلية بين القطاعين العام والخاص الدروس المستفادة من المشروعات السابقة.

8- الإدارة الإقليمية المستدامة. سلط تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري الضوء على الحاجة إلى تطبيق نهج إقليمي وتدخلات تهدف إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ. وي sisir برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد في هذا الاتجاه من خلال هدفه الاستراتيجي 2: تحسين قدرة السكان الريفيين والمناطق الطبيعية على الصمود في وجه الظواهر المناخية، من خلال اقتراح استثمارات في الري، وتكنولوجيات منخفضة الانبعاثات، ومارسات التكيف (مثل المحاصيل المتنوعة والقادرة على الصمود، والاستراتيجيات المجتمعية). وسيعزز هذا النهج من خلال توضيح الأدلة التشغيلية لإقامة روابط بين تنويع الإنتاج وتعزيز الممارسات المستدامة والذكية مناخياً. كما يمكن أن يوضح كيف يمكن لنظم الحكومة المحلية، مثل لجان الري، وال المجالس الإقليمية والبلدية، ورابطات المنتجين، أن تؤدي إلى نماذج إقليمية قابلة للتطوير.

9- توسيع النطاق والأنشطة غير الإقراضية. أشار تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري إلى قيود في توسيع النطاق والحوار السياسي بسبب تشتت المشروعات، ونقطات ضعف في إدارة المعرفة والشراكات. ويمهد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الطريق لتوسيع النطاق عبر الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، وللمشاركة في السياسات في الهدف الاستراتيجي 3: تحسين فعالية سياسات التنمية الزراعية والريفية. ونظراً لمحدودية الموارد، من المهم إعطاء الأولوية للتدخلات التي تُرشد السياسات، والتي يمكن تكرارها من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة (بما يتجاوز المشروعات الفردية). وبعد هذا تطوراً إيجابياً، ولكنه يظل طموحاً، ويُتطلب تعزيز المؤسسات العامة والخاصة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي توضيح مسأليتين أساسيتين بشكل أكبر في وثائق البرامج المستقبلية.

- (أ) تخصيص الموارد لتصميم وتنفيذ مقترن مهيكلاً متعدد المستويات ومتنوع أصحاب المصلحة لتنمية القدرات، يشمل الجهات الفاعلة الرئيسية في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، مثل المنتجين ومنظموهم، والمؤسسات العامة، وأعضاء المجالس، وغيرها من هيئات التخطيط والإدارة المحلية، ووحدات إدارة المشروعات في الصندوق. ويُتطلب ذلك جهداً منهجياً لتقييم الطلبات، وتعديل الأنشطة بما يتماشى مع السياسات، وإقامة شراكات تعزز تنمية القدرات. وبعد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أحد النهج الممكنة، نظراً لأن البلد يمتلك (القسم رابعاً-زايا والذيل السابع) إطاراً مؤسسيّاً ومبادئ توجيهية للسياسات في هذا الصدد.
- (ب) تخصيص موارد تقنية ومالية لدعم الأنشطة غير الإقراضية، وبناء شراكات تيسّر تحقيق سياسة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة وأهداف توسيع نطاقه (رابعاً-واو). ويترتب على ذلك أيضاً تعزيز القدرات لتحسين الرصد والتقييم ليصبحاً استراتيجيين ومنهجيين.

### ثالثاً- تعليقات ختامية

10- يأخذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2030، الذي أعده الصندوق وحكومة الجمهورية الدومينيكية، في الاعتبار وصول الجمهورية الدومينيكية إلى عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج من فئة البلدان الأقل نمواً. ويهدف إلى دعم اقتصاد ريفي شامل وقدر على الصمود، بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية. ويتناول البرنامج بعض نتائج ووصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، وتحتوي ذيوله على معلومات قيمة لإثراء التصاميم التشغيلية في سيارات معقدة ودينامية. ويقدم برنامج الفرص الاستراتيجية أهدافاً استراتيجية واضحة، إلا أن التوجه الاستراتيجي يتطلب مزيداً من التفصيل للاستفادة من القيمة المضافة للصندوق في البلد. ومن المهم إنشاء آليات فعالة ولامركزية لإدارة وتنسيق المشروعات، مما يمكن من التغلب على التحديات التي ووجّهت في الماضي.

11- ويظل مكتب التقييم المستقل في الصندوق على استعداد لتقديم المزيد من التوضيحات، ويقر باستلام الاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي وقعته كل من الحكومة وإدارة الصندوق.